

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية

للعام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

التجارية لمحافظة الشرقية الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية جلسة ٢٠١٥/٣/٢٥

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/١٢/٧ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٧٨ , ٩٥ , ١٣٤٥٨٠ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً وأربعمائة وثمانية وخمسون ألفاً وخمسة وتسعون جنيهاً وثمانية وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٦١ , ٦٧١٤٧٧٣ ج (فقط ستة ملايين وسبعمائة وأربعة عشر ألفاً وسبعمائة وثلاثة وسبعون جنيهاً وواحد وستون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٧ , ٦٧٤٣٣٢٢ ج (فقط ستة ملايين وسبعمائة وثلاثة وأربعون ألفاً وثلاثمائة واثنان وعشرون جنيهاً وسبعة عشر قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠١٤ مبلغ ٣٠ , ٤٤١٦٩٢١٣ ج (فقط أربعة وأربعون مليوناً ومائة وتسعة وستون ألفاً ومائتان وثلاثة عشر جنيهاً وثلاثون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٥/١٢/٢٠١٧

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد